حمد الله على سلامة الأمير من العارض الصحي وأكد أن عودة سموه هي عودة الروح للكويت باسرها

الغانم : قدرنا كرجال دولة أن نتصدى للاستحقاقات التي طال انتظار حلها بشكل حاسم وحازم

الغانم يطبع قبلة على جبين سمو أمير البلاد

رئيس المجلس يلقي كلمته

- الأوضاع المحيطة بنا وخطورتها واستثنائيتها واحتمالاتها الكارثية تتطلب منا اليقظة والحذر
- خيار الكويت وعلى رأسها سمو الأمير هو التروي والعقل والحكمة والنضج والانفتاح على الجميع
- المنطقة تغلي على نار لهيبها الذي يكاد يلفح حدودنا والضمان الوحيد هو الوحدة الوطنية
- حروب الداخل لا تبقي ولا تذر وكل مياه البحر لا يمكن أن تغرق سفينة لا يتسرب الماء إلى داخلها
- المحاولات المنظمة لإشاعة ثقافة التذمر تحاول تصوير الكويت على أنها عاصمة الفساد العالمي
- إن محاولات بث روح اليأس في أبناء الكويت لن تنجح فالكويتي لن يكفر بكويته والوطني لن يتخلى عن وطنه
- حرية التعبير لا تعني الافتراء ونحن أهل الكويت لن نسكت أبدا عن الباطل كي لا يظن أهل الباطل أنهم على حق
- اتهام المجلس للحكومة بالتقصير أو اتهام الحكومة للمجلس بالتأزيم والانشغال بهذه الثنائية لن يقدم للشعب حلا
- سنتصدى لملف الحفاظ على الهوية الكويتية وكشف حالات التزوير في الجنسية والمزورين وملف «البدون»

فتكون جزءا من المشكلة أو أن تحاول جاهدا مراقبة الأمر عن قرب منتبها ويقظا مراقبا وحذرا مستعدا للتدخل لمنع تفاقم الأشياء إذا لزم الأمر وتساهم في عقلنة هذا العبث السياسي وتخفيف حدته ولو إلى حين كان هذا خيار الكويت وعلى رأسها سمو الأمير وهو خيار يحظى بدعم كل الكويتيين خيار التروي والعقل والحكمة والنضج خيار أن تكون قريبا من كل الأطراف منفتحا على الجميع وسيطا نزيها وحكما عادلا فعندما تكون المنطقة تغلي على نار مصيرها ويكون لهيب الحرائق يكاد يلفح حدودنا يصبح ضمان الوحدة الوطنية أول غايات الدستور ووظائفه ويصبح العبث السياسي والترف الجدلي والتكسب على حساب الكويت ومصالحها ومستقبلها أمرا يلامس تدمير الوطن أو يكاد .

فحروب الداخل لا تبقي ولا تذر ومن يسقط داخليا قد لا ينهض مجددا وكل مياه البحر لا يمكن أن تغرق سفينة لا يتسرب الماء إلى داخلها.

فقبل أيام فقط خاطبنا سمو الأمير بشكل مباشر وواضح قائلا « لنتحط مما يحدث حولنا » وهي دعوة لليقظة والحذر وفي ذات الوقت دعوة الى تثمين ما نعيشه من نعمة الأمن والأمان وشكر الله عليها.

أخواتي إخواني.....منذ سنوات ونحن نشهد محاولات منظمة ومحمومة لإشاعة ثقافة التذمر والشكوى والمبالغة في تضخيم الأمور الفردية وتصويرها على أنها ظواهر مستفحلة وأمراض مستعصية لا حل لها.

إن تلك الثقافة للأسف تحاول تصوير الكويت على أنها عاصمة الفساد العالمي ومرتع الفوضى وأن كل الكويتيين ضالعون في الفساد وهذه الثقافة يتم الترويج لها بشكل منظم ومخطط له عبر وسائل مختلفة هدفها وبيدقها اليومي وصم الكويت بأنها فاسدة وهي في محاولاتها المشبوهة تلك لا تذخر أعراض الناس وذمهم وسمعتهم وشرفهم وتقول لهم بملء الفم إن محاولاتكم بث روح اليأس في أبناء الكويت لن تنجح فالكويتي لن يكفر بكويته والوطني لن يتخلى عن وطنه والإصلاحي لن ينفك عن إصلاحه والحالمون بوطن جميل مستقر ووادع لن يتخلوا عن حلمهم فحرية التعبير لا تعني الافتراء والنقد لا يعني الطعن والكلمة الصادقة الهادفة هي بوح النفس ونوحها والكلمة القبيحة المقترية هي تفرح في فكر صاحبها وصديد في قلمه ونحن أهل الكويت لن نسكت أبدا عن الباطل كي لا يظن أهل الباطل أنهم على حق .

و لكن علينا في ذات الوقت ألا نتجاهل الشكاوى الحقيقية للكثير من أهل الكويت.. الكويتيون المخلصون المنتجون الحريصون على بلدهم.

إن واجبنا كمجلس وحكومة ونخب ومجتمع مدني أن ننظر بقلق وجدية إلى ملاحظات وانتقادات شعبنا وهي ملاحظات حقيقية تتعلق بسوء الخدمات وبطء التنمية وغيرها

وإزاء تلك الملاحظات علينا واجبات واستحقاقات وأولى الاستحقاقات هي أن نعترف بوجود المشكلة لا نفيها وتجاهلها وثاني الاستحقاقات أن ندخل في سياسة الحل لا تسييسه إذ لم يعد مقبولا لدى الكويتيين ولا مستساغا أن نواصل لعبة إلقاء الكرة في ملعب الآخر.

إن اتهام المجلس للحكومة بالتقصير أو اتهام الحكومة للمجلس بالتأزيم والانشغال بهذه الثنائية لن يقدم للشعب حلا وعلى الطرفين ان يتحملا مسؤوليتهما الحكومة تخطيطا وتنفيذا ومتابعة والمجلس تشريعا ورقابة وما بين هاتين المهمتين صيغة تعاون مثلى كما رسمها الدستور التعاون بوصفه شراكة سياسية متكافئة التعاون بوصفه ندية سياسية متساوية لا غالب فيها ولا مغلوب ننجح فيغلب الشعب او نفشل فيغلب الشعب على أمره

الإخوة والأخوات ..إن على المؤسسة التشريعية أن تفعل أداءها ليرقى إلى مستوى الثقة الشعبية التي فوضتها وتفعيل هذا الأمر يتجسد في عنصر محدد ومهم يتمثل في أداء تشريعي محترف وواقعي وممكن التطبيق يستهدف جوانب النقص في منظومتنا التشريعية إزاء الكثير من القضايا التي تحتاج إلى تدخل تشريعي أما فيما يتعلق بالجانب الرقابي فإن حسن استخدام الرخص والأدوات الرقابية الدستورية أمر في غاية الأهمية بحيث تتحول الأداة الرقابية إلى أداة إصلاح وتصويب وتقويم وتنبيه بدلا من أن تكون وسيلة ابتزاز وضغط ومقايضة.

إن أمام المجلس في عامه الرابع استحقاقات وقضايا مزمنة طال انتظار حلها وهذه القضايا تحتاج إلى رجال دولة يتصدون لها ويعبرونها الاهتمام والانتباه الكافيين.

ومن ضمن تلك القضايا والملفات المهمة ملف الحفاظ على الهوية الكويتية وكشف حالات التزوير في الجنسية والمزورين إضافة الى ملف المقيمين بصورة غير قانونية أو ما يطلق عليه مشكلة البدون و هي معضلة ورثناها و لم نكن سببا بها إلا أن قدرنا أن نتصدى لها بحل حاسم و حازم بعيدا عن كل ما يقال من تكهنات حل يحافظ على حقوق الشعب الكويتي وهويته وتركيبته وبراعي الجوانب الإنسانية لهذه الفئة ويرفض التعميم أو الأحكام المسبقة على حالات مختلفة في ظروفها وأزمنتها واستحقاقاتها .

ويسرني أن أطمئنكم يا صاحب السمو باني ومجموعة من الزملاء قد انتهينا من صياغة الحل المنشود بقالبه التشريعي الواضح والموائم.

ومادمت الآن في سياق الحديث عن مجلس الأمة لا يفوتني هنا التعبير عن الامتنان والشكر لحضرة صاحب السمو أمير البلاد على قيامه مرات عديدة بتكليف مجلس الأمة ورئاسته بعدة ملفات داخليا و خارجيا بالتنسيق مع الأخوة في السلطة التنفيذية وهو ما يعكس إيمان سموكم بالمؤسسات الدستورية وتعاضدها وثقة سموكم بمجلس الأمة تفعيلا للتعاون المذكور في المادة 50 من الدستور وتجسيدا عميقا وصحيا لفلسفة وروح ونصوص دستور فمتم انتم مع إخوانكم من المؤسسين بوضعه وتدشينه قبل أكثر من 57 عاما.

الأخوات والإخوة ..في مقابل المسؤوليات الجسام الملقاة على مجلس الأمة علينا في ذات الوقت أن نتوجه بحديثنا إلى السلطة التنفيذية بكل شفافية ووضوح إن على الحكومة أن تبرهن بشكل عملي للمجلس وللشعب وبشكل متضامن وموحد ومتسق مضيها قدما في تنفيذ برنامج عمل محدد وواضح يستهدف كل مواضع الخلل والعوار أينما كانت في وزارات الدولة وهيئاتها ومؤسساتها.

إن الحكومة وفقا للنص الدستوري هي المهيمنة على مصالح الدولة وهي التي تنفذ وتتابع عناصر برنامجها وأمر طبيعي في حالة التقصير أن يرتفع منسوب عدم الرضا الشعبي إزاء أدائها وذلك ما يتم استثماره واستغلاله من قبل أطراف تتمنى ذلك لتحقيق أهداف وأجندات خطيرة فالشعب ينتظر دائما مزيدا من الإنجاز ومزيدا من العمل على المستوى السياسي والمالي والإداري والخدمي وإن كنت أتمن وأقدر استجابة الحكومة لما ذكرته في كلمتي الافتتاحية في دور الانعقاد السابق عن وجوب تعيين ناطق رسمي للحكومة و فعلا تم تعيينه إلا أن الناطق لا ينطق إلا نادرا وهذه ليست مسؤوليته بل مسؤولية الحكومة بتزويده بما يجب أن يقول علما أن الحكومة ليست مسؤولة فقط عما تقول

بل هي مسؤوله أيضا عن الرد على ما يقال و حتى أكون منصفا و لا أكتفي بالنقد السابق ولا أبالغ في جلد الذات أود أن أشكر الحكومة على بعض الإنجازات مؤخرا ومنها حسب تقرير مجموعة البنك الدولي الأخير وجود الكويت لأول مرة ضمن الدول العشر الأكثر تحسنا في مؤشر سهولة ممارسة انشطة الأعمال و كذلك تقرير التنافسية الدولية الصادر في أكتوبر الحالي وجاء فيه تقدم الكويت في العديد من المؤشرات منها ركائز الصحة

والنظام المالي و تكنولوجيا المعلومات و استقرار الاقتصاد المالي.

وهذا ما يعضد أملي الصادق في قدرة سمو رئيس مجلس الوزراء الموقر على العمل حثيثا من أجل تحقيق النقلة النوعية المرجوة وتفعيل الأداء الحكومي بما يتناسب مع التحديات الماثلة ومحاسبة الوزراء المقصرين قبل أن يحاسبهم الشعب ممثلا بنوابه وبالمقابل تشجيع الوزراء المنتجين و حمايتهم ممن يحاول أن يحبط جهودهم.

ختاما ..أجدد الترحيب بكم يا صاحب السمو الأمير وسمو ولي عهدكم الأمين وأهنئكما بشعب محب ولا أوفى كما أهنئ الشعب بوالد أندى من الغيث وقائد ولا أكفى سائلا المولى عز وجل أن يبقيكما ذخرا للبلاد والعباد وأن يوفقكما لما يحب ويرضى وشهادتكم ياصاحب السمو وسام على صدري وصدر مجلس الأمة.والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

من جهته جدد سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء تاكيد الحكومة حرصها على تعزيز العلاقة الإيجابية مع مجلس الأمة للارتقاء إلى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقنا وتحقيق المامول من الغايات والتطلعات.

وأكد المبارك ضرورة التعاون البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في إطار أحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة والأعراف البرلمانية السليمة لتحقيق تلك التطلعات.

ولفت إلى أن الحكومة يحدوها دائما الأمل والتفاؤل والثقة الواجبة لاستمرار مجلس الأمة في ترسيخ أسس العمل المشترك والتفاعل الإيجابي من أجل الارتقاء بوطننا الغالي ليصل إلى المكانة التي يستحقها.

قال إن الحكومة أكدت أكثر من مرة حرصها الدائم على تعزيز العلاقة الإيجابية مع مجلس الأمة «في إطار نهج يسمح بوضع صيغة توافقية للارتقاء إلى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقنا».

وفيما يلي نص كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء: «أبدأ كلمتي بان نرفع جميعا أسمى آيات الحمد والشكر إلى الباري عز وجل بأن من على والدنا وقائدنا وأميرنا المفدى – حفظه الله ورعاه بموفور الصحة والعافية عودته إلى دبرته الغالية وشعبه الوفي سالما معافى وندعوه سبحانه أن يحفظه ويبارك في صحته وعافيته ويمد في عمره ليظل نبراسا لنا جميعا ومرشدا إلى الطريق القويم لتحمل المسؤولية الوطنية وتحقيق أهداف مسيرتنا التنموية التي يتطلع إليها أبناء وطننا الغالي.

إننا يا صاحب السمو نجدد العهد لسموكم ونعاهد الشعب الكويتي الوفي على حمل أمانة المسؤولية بجد وإخلاص وأن نكون عند حسن الظن بنا جنودا مخلصين لسموكم ولهذا الوطن العزيز قادرين بعون من الله على تذليل الصعاب والتصدي بحزم وقوة لمعالجة جميع قضايا الوطن وحفظ أمنه وسيادته واستقراره والعمل من أجل تقدمه ورفعته.

ولا شك يا صاحب السمو أن توجيهاتكم الرشيدة ونصائحكم السديدة التي استمعنا إليها بكل جدية واهتمام والتي تضع المعالم واضحة ولاسيما في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الكويت الغالية ستكون بعون الله محل الطاعة والاهتمام والتنفيذ وستعمل الحكومة جاهدة مع الأخوة أعضاء مجلس الأمة الموقر على الاسراع في تنفيذها وتحقيق التطلعات والإنجازات المشهودة ومواجهة التحديات الجسام لدفع عجلة الإصلاح والتطوير.

الأخوات والأخوة أعضاء المجلس المحترمين.. أكدت الحكومة في أكثر من مرة أنها حريصة وتحرص دائما على تعزيز العلاقة الإيجابية مع مجلس الأمة الموقر في إطار نهج يسمح بوضع صيغة توافقية للارتقاء بوطننا الغالي ليصل إلى المكانة التي يستحقها وإننا بعون الله قادرون على تحقيق ذلك سويا.

وفي هذا الصدد فقد أحالت الحكومة إلى مجلسكم الموقر خلال الأشهر القليلة السابقة عددا من مشروعات القوانين التي تساهم في دفع عجلة التنمية وترسيخ البنية التشريعية في المجتمع ومن هذه المشروعات مشروع قانون تعديل هيئة (نزاهة) ومشروع قانون بشأن التوثيق والذي يسمح للشركات المهنية بممارسة أعمال التوثيق وأيضا تمكين إنجاز المعاملات الخاصة بالتوثيق إلكترونيا ومشروع قانون حماية المنافسة ومشروع قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس ومشروع قانون الصكوك الحكومية ومشروع قانون تنظيم حق الاطلاع على المعلومات وغيرها من مشروعات القوانين كما

جانب من جلسة الافتتاح

كبار الحضور من الشيوخ والشخصيات

جانب من جمهور الجلسة